البحوث

وضع صناعة الغوص في البحرين (١٩٠٠ - ١٩٤٨م)

د. محمد فارس الفارس

تتناول هذه الدراسة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين، عندما انهارت صناعة الغوص على اللؤلؤ وتأثر البحرين - بوصفها سوقًا رئيسة للّؤلؤ العالي الجودة - بتبعات ذلك الانهيار والكساد الذي بدأت بوادره بظهور اللؤلؤ المستزرع، وانتشاره في العالم بعد الحرب العالمية الأولى، وتعرّج الدراسة على الإصلاحات والتشريعات التي قرّرتها حكومة البحرين تجاه صناعة الغوص ولا سيما تداول اللؤلؤ المستزرع، ومدى جدوى تلك القوانين والأنظمة في محاولة إعادة إنعاش هذه الصناعة، ونتائجها على البحارة والغواصين وعلى التجار المورّدين.

Pearling in Bahrain (1900-1948)

Dr. Mohammed Faris Al-faris

This paper deals with the economic changes that took place in the Arabian Gulf region during the first half of the twentieth century, at the time when the pearl fishing industry collapsed. Bahrain - a major market for high quality pearls - was affected by that collapse and later on the depression whose beginnings may be seen in the appearance of cultured pearls which became widespread worldwide after the First World War. Attention is then given to the reforms and legislation enacted by the government of Bahrain with regard to the pearling industry and particularly the trade in cultured pearls, and the degree of efficacy of those steps in reviving the pearling industry, as well as their effects on sailors, pearl divers, and merchant suppliers.

(قدم للنشر في ١٤٤٢/٨/١٧هـ، وقبل للنشر في ١٤٤٣/٥/١٧هـ)

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

Sharjah - United Arab Emirates

Dr.m.alfaris@gmail.com

ارتبط أبناء منطقة الخليج ولمئات السنين ارتباطًا وثيقًا بالمهنة شبه الوحيدة في منطقتهم، ألا وهي مهنة الغوص على اللؤلؤ، فهذه المنطقة التي تمتد من الكويت شمالاً إلى مسقط جنوبًا تعد من أكثر مناطق العالم جدبًا وقسوة، فالمناخ الحار والرطب يسود المنطقة معظم شهور السنة، أما درجات الحرارة المرتفعة في معظم شهور السنة فتصل أحيانًا في فصل الصيف إلى (٥٠) درجة مئوية، إضافة إلى ندرة المياه العذبة، وشبه فقدان للأراضي الصالحة للزراعة، ولذلك كانت مهنة الغوص بمنزلة طوق النجاة الوحيد للأغلبية العظمى من أبناء المنطقة الفقراء.

لا أحد يعرف متى بدأت تلك المهنة، ولكنها مهنة ضاربة في القدم، ومرت بسنوات كساد وازدهار في تاريخها الطويل، وتعد حقبة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلاديين بمنزلة العصر الذهبي لتجارة اللؤلؤ، إذ زادت أساطيل الغوص التي تخرج من كل موانئ الخليج، وارتفعت أرقام البيع والشراء، وأصبح اقتصاد اللؤلؤ قويًّا وجاذبًا لرؤوس الأموال الأجنبية، وتغيرت حياة كثير من الناس إلى الأفضل، وأصبح اقتصاد اللؤلؤ مادة مهمة في تقارير المقيمين البريطانيين لحكومتهم، ويمكننا أن نلمس التغيرات التي أحدثتها تجارة اللؤلؤ في المنطقة بما حوته الوثائق البريطانية، ومنها مثلاً تقرير كتبه السير أرنولد كيمبل (Arnold Kemball) المقيم السياسي البريطاني عام ١٨٤٥م، يصف فيه ثراء بعض أبناء الخليج لازدهار اللؤلؤ

فيقول: "نتيجة لنجاح صيد اللؤلؤ والأرباح التي حققتها تجارته، أصبح سكان المنطقة يستخدمون أساليب جديدة في الحياة، تغيرت معها متطلبات حياتهم، فشملت بعض الكماليات، وغني عن القول إن التغيير المادي في أوضاع هؤلاء العرب يوضح إلى أي مدى يمكن أن يتأثر أمن الخليج إذا أخفق موسم واحد من مواسم صيد اللؤلؤ، ولذلك فإن القلق والاهتمام الذي أبدته الحكومة البريطانية، والنفقات الباهظة التي أنفقتها في المنطقة، تستوجب الحفاظ على هذا المستوى من العيش والأمن في مغاصات اللؤلؤ".

أما الكولونيل لويس بيلي (lewis Pelly) المقيم السياسي البريطاني (١٨٦٢-١٨٧٢م)، فكتب في أبريل ١٨٦٣م قائلاً: "يعتمد استقرار قبائل هذه المنطقة بشكل رئيس على عمليات الغوص من أجل اللؤلؤ، ومغاصات اللؤلؤ عمومًا حكرًا على هذه القبائل، وتتجمع آلاف القوارب في موسم الغوص في تلك المغاصات، وكان على الرجال تصدير ما يجمعونه من اللؤلؤ، وإلا فإنهم لن يحصلوا على أي واردات"[1].

هذه السفن التي تجتمع في تلك المغاصات في موسم الصيف من كل عام، قادمة من كل مدن الخليج، كانت لها سوقًا رئيسة في المنطقة، يجري فيها بيع اللؤلؤ المستخرج من تلك المغاصات وشراؤه، هذه السوق هي البحرين التي ظلت العاصمة الرئيسة للؤلؤ الخليج لمئات السنين، وكان يفد إليها تجار اللؤلؤ من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والهند

(1) *The Persian Gulf Historical Summaries*, 1905-1940, Archive Edition1987 (PGTR 1987), Vol, 1, IV. p.23, 24.

وغيرها، وتباع فيها أجود أنواع اللآلئ، وتضم أساطيلها أمهر نواخذة صيد اللؤلؤ، وظلت محافظة على هذه المكانة إلى أن بدأ انهيار اللؤلؤ في العشرينيات من القرن العشرين الميلادي.

هذه الدراسة تتناول التغيرات الاقتصادية التي حدثت في منطقة الخليج في النصف الأول من القرن العشرين، عندما انهارت صناعة الغوص على اللؤلؤ، وتأثرت البحرين بوصفها سوقًا رئيسة للؤلؤ بعوامل ذلك الانهيار الذي بدأ بظهور اللؤلؤ المستزرع، وانتشاره في العالم بعد الحرب العالمية الأولى، وتبعات تلك الأحداث على البحرين، التي برزت في عقدَي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين.

البحرين إبان سنوات العصر الذهبي للؤلؤ:

لم يكن من السهل على المراقبين والاقتصاديين تحديد القيمة السنوية لحصاد الغوص على اللؤلؤ في الخليج، وخصوصًا في مرحلة ازدهاره، إذ كانت تخرج في موسم الغوص مئات السفن من جميع موانئ الخليج في سواحله الغربية، والشرقية، وتشحن مئات الأطنان من اللؤلؤ بمختلف أصنافه بطريقة غير منظمة، وعبر سفن تجارية، وأحيانًا شخصية تُقِل تجار اللؤلؤ القادمين من أوروبا والهند، وحصاد الموسم السنوي لا يشحن عبر ميناء واحد بعينه، ولهذا من الصعب معرفة الأرقام الحقيقية لكميات اللؤلؤ المصدرة، أما الأرقام التي نشرتها بعض التقارير البريطانية فهي في معظم الأحيان تتحدث عن قيمة اللؤلؤ الذي كان يعبر جزيرة

البحرين وحدها، ويقول ريتشارد باوين: إن ما مقداره (٩٠٪) من لآلئ الخليج تمر عبر البحرين، وأقدم الأرقام المتاحة تعود إلى مطلع القرن التاسع عشر، فذكر ويلسون (Wilson) في عام ١٨٣٣م: "أن قيمة لؤلؤ البحرين تراوح بين ٢٠٠-٢٤٠ ألف جنيه إسترليني، وتبلغ القيمة الإجمالية للؤلؤ عمومًا (٣٠٠) ألف جنيه إسترليني، في حين ذكر ولستد (wellsted) أن القيمة الإجمالية عام ١٨٣٥م بلغت (٤٠٠) ألف جنيه إسترليني"[٢]، وهذا يبيّن مكانة البحرين بوصفها مركزًا لصناعة الغوص بُرمتها، ولذلك أصبحت البحرين أغنى إمارات الخليج، ومقصدًا لتجار اللؤلؤ من كل مكان، ويعيش بها أمهر غواصي اللؤلؤ وأشهر تجار الخليج، وعلى إثر ذلك ازدهرت ازدهارًا كبيرًا، ولا سيما في سنوات القرن التاسع عشر.

تحدثت كثير من الوثائق البريطانية عن مكانة البحرين التجارية، ومغاصاتها الغنية باللؤلؤ عالي الجودة، واستطاعت الاستفادة من هذا الوضع بفرض ضرائب زادت من دخل الحكومة. يقول بيلي (Pelly) في تقرير له عام ١٨٦٣م: "إن أغنى إمارات الخليج هي البحرين، إذ يحصل شيخ البحرين على دخل من الضريبة على الأرض والمراكب التي تعمل في صيد اللؤلؤ، وتستطيع هذه الإمارة إرسال (١٢٠٠) مركب سنويًّا، ومجموع التجارة قد يكون (٢٨) لاكًا من الروبيات (اللاك = ١٠٠ ألف روبية)، ويعتمد ذلك على اللؤلؤ أساسًا،

(2) Richard le Baron, *The Middle East Journal*, volume 5, no 2 (Spring 1951), 161.

ويُحصل على (٣٥٠) ألف قران (القران عملة فارسية) من قيمة اللؤلؤ من المراكب التابعة للبحرين"[٣]، وقدّر إدوارد روس (Edward Ross) المقيم السياسي في الخليج (١٨٧٢-١٨٩١م) عدد القوارب المبحرة من البحرين إلى مغاصات اللؤلؤ عام ١٨٨٩م بـ: (١٥٠٠) قارب من مجموع (٣٥٠٠) قارب تخرج من كل مدن الخليج[٤]. ويقول جون جاسكن كالكوت (J.J Calcott) الضابط السياسي البريطاني في البحرين: "إن ازدهار البحرين بشكل رئيسي كان يعتمد على مهنة صيد اللؤلؤ التي يعمل بها قرابة نصف عدد السكان من الذكور"[٥].

تأثر مهنة الغوص بتبعات الحرب العالمية الأولى:

مع مطلع القرن العشرين شهدت صناعة الغوص على اللؤلؤ تعثرات متتالية، كانت البدايات الأولى لأفول هذه المهنة، ففي تقريره لعام ١٩٠٠م يقول كالكوت (J.J Calcott): "إن إنتاج اللؤلؤ لعام ١٩٠٠م كان منخفضًا بسبب مرض أصاب البحارة، وهو ما أثر في محصول اللؤلؤ، ووصل بعض تجار اللؤلؤ الهنود إلى مرحلة الإفلاس، لأنهم كانوا يتوقعون ارتفاعًا كبيرًا في سعر اللؤلؤ في معرض باريس، ولكن ذلك لم يتحقق"[٦]. ولم

(3) Remarks on the Tribes, *Trade and resources around the shore line of the Persian Gulf*, by Colonel Lewis Pelly, Sept. 17th, 1863, Records of the Emirates, Vol. 3, p. 631-642.

(4) E.C. Ross, Report of the year 1889-1890, 20 May 1890, *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 3, p. 29.

(5) Calcott Gaskin, Bahrain 27th Jan 1901, *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 3, p. 112.

(6) Ibid, vol: 3, p. 112.

يذكر كالكوت نوع المرض الذي أصاب البحارة، ولكن سوء الأحوال الصحية في تلك الحقبة، إضافة إلى ازدحام السفن بالبحارة، كانت عوامل قوية لانتشار أي مرض بسهولة، وكان ذلك يؤثر في موسم صيد اللؤلؤ، واستمر التدهور التدريجي لتجارة اللؤلؤ، ولكن ببطءٍ، ففي تقرير كتبه بيرسي كوكس (Cox) المقيم السياسي البريطاني (١٩٠٤-١٩٢٠م) عام ١٩٠٨م، ذكر أن "المشكلة الوحيدة التي قابلت سكان المنطقة في ذلك العام هو سوء أحوال أسواق اللؤلؤ، إذ ترتب على ذلك عدم قدرة التجار على الوفاء بالتزاماتهم"[٧]. ولكن كل تلك التقارير التي تتحدث عن صعوبات تواجه تجارة اللؤلؤ لا تعني أن مكانة اللؤلؤ قد تأثرت، على الأقل طوال مدة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

في عام ١٩١٤م بدأت الحرب العالمية الأولى، ودخلت منطقة الخليج في مرحلة كساد تجاري مثلها مثل كل دول العالم، نتيجة تبعات الحرب، يقول ستيوارت نوكس (Stewart knox) نائب المقيم السياسي (١٩١٤-١٩١٥م) في تقرير له عن الأوضاع في المنطقة عام ١٩١٤م: "إن تجارة اللؤلؤ كسدت في ذلك العام بسبب اندلاع الحرب، واحتياجات الحكومة البريطانية من وسائل المواصلات لم تكن متوافرة بسبب عجز شركة الهند البريطانية للملاحة عن خدمة موانئ الساحل العربي، الذي كان يعتمد على سفن هذه الشركة في إمداده بالغلال، وأدى انشغال سفن الشركة بنقل المعدات

(7) Cox, report for the year 1908, for the trucial coast, *The Persian Gulf Administration Report*, Vol. 6, p. 87.

الحربية في أثناء الحرب إلى تعريض المنطقة لخطر المجاعة، هذا فضلاً عن العواصف التي توالت، وأدت إلى تدمير (٥٠) سفينة لؤلؤ، وإغراق أكثر من (١٠٠) غواص"[٨].

في عام ١٩١٦م تحسنت أحوال اللؤلؤ، وسجل إنتاج ذلك العام معدلات أكبر قليلاً من المتوسط العام لإنتاج اللؤلؤ، ولكن معاناة المنطقة استمرت بسبب توقف السفن البخارية عن التجارة، في حين استمر العمل بالقوارب الشراعية[٩]، التي تعد وسائل نقل بدائية تعتمد على الرياح الموسمية، وتأخذ وقتًا أطول للوصول إلى وجهاتها، وهذا أدى إلى تأثر التجارة مع الهند وشرق آسيا، فقد كانت المواصلات البحرية بين الخليج وتلك المناطق تعتمد على السفن البخارية الأسرع في المواصلات، والأكبر حجمًا، التي دخلت الخدمة في الخليج منذ عام ١٨٦٢م، وأدى ذلك إلى تراجع كبير في دور السفن العربية الشراعية في النقل.

في عام ١٩١٨م، وهو العام الأخير للحرب العالمية الأولى، بدأت تظهر بوضوح نتائج تلك الحرب وتبعاتها على العالم، فبريطانيا التي كانت طرفًا في الحرب، وتستعمر الهند في تلك الحقبة تأثر اقتصادها كغيرها من الدول المشاركة في الحرب، وأثر ذلك في مستعمراتها، وأهمها الهند التي بدأت تتخذ إجراءات صارمة لحماية اقتصادها، ومن ضمن تلك

(8) S, G, Knox report toe the trucial coast for the year 1914, *The Persian Gulf Administration reports*, Vol. 7, p. 51.

(9) Trevor, Administration Report for the Trucial Coast for the year 1916, *The Persian Gulf Administration Report*, Vol. 7, p. 69.

الإجراءات، "منع إرسال أي أموال إلى منطقة الخليج لتمويل أساطيل اللؤلؤ في موسمها السنوي، ومنعت تصدير اللؤلؤ من الهند إلى أوروبا"(١٠).

كان لمنع تصدير اللؤلؤ من الهند إلى أوروبا أثر كبير في الوضع التجاري في البحرين، ولكن تجار اللؤلؤ الأثرياء ممن توافرت لهم أرصدة مالية، ومن كان بمقدورهم الانتظار للحصول على عوائد أموالهم، اشتروا نصف كمية اللآلئ، ولدى توقف السفن عن العمل أصبح هناك طلب كبير على اللآلئ، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار ما يزيد على (٥٠٪)، وفي شهرَي نوفمبر وديسمبر ١٩١٨م سافر كثير من التجار الهنود والعرب إلى بومبي، وفي حوزتهم ما يعادل (٤٥٠) ألف روبية من اللآلئ، وذلك بعد شحنهم كميات كبيرة من اللؤلؤ(١١)، آملين في تعويض خسائرهم في سنوات الحرب، ولكن انتهاء الحرب العالمية الأولى لم يؤد إلى تحسن أوضاع تجارة اللؤلؤ، بل على العكس من ذلك، فأوروبا التي خرجت منهكة من الحرب تغيرت بها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، ولم تعد للكماليات، ومنها اللؤلؤ، أولوية في اهتمام الناس، وكان اللؤلؤ الطبيعي على موعد مع انهيار تام، مع بدء انتشار اللؤلؤ المستزرع في الأسواق الأوروبية وغيرها.

(10) J.H.Bill, Bushire 26th July 1919, report for the year 1918, for the Trucial Coast, *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 7. p. 53.

(11) N.N. Bray, report for the year 1918 for Bahrain, *The Persian Gulf Administration report*, Vol. 7 , p. 56.

اللؤلؤ المستزرع في الخليج:

يعود أول إنتاج منظم للؤلؤ المستزرع إلى القرن الثالث عشر الميلادي في الصين، وجرت تجارب كثيرة لإنتاج هذا النوع من اللؤلؤ فيما بعد، ولكن تجربة الياباني ميكوموتو التي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي تعد الأنجح، وتقوم الفكرة على أساس فتح المحار، ودفع شائبة دقيقة داخل المحارة بخشبة من الخيزران، فيفرز الحيوان الرخوي الموجود داخل قوقعة المحارة مادة لحماية نفسه، فتبدأ هذه المادة بالتكور حول الكتلة، مكونة لؤلؤة دائرية أو شبه دائرية، وكلما زاد إفراز المادة زادت كتلة اللؤلؤة وقيمتها، وتوضع الأصداف في أقفاص من البوص، وتغمر في مياه القنوات والبحيرات، واستطاع ميكوموتو إنتاج لآلئ مستديرة تكونت حول نواة عرق اللؤلؤ المزروع عام ١٨٩٣م، ثم استطاع تطوير عمله ليحصل على لآلئ كاملة الاستدارة عام ١٩١٢م، وانتشر لؤلؤه المستزرع في العالم، وبعد تسع سنوات، وتحديدًا عام ١٩٢١م أصبح نشاطه كبيرًا، وغمر اللؤلؤ الاصطناعي أسواق أوروبا والولايات المتحدة، وكان يردّد بفخرٍ أنه يريد أن يزين جِيد كل امرأة في العالم بعقدٍ من اللؤلؤ[١٢].

أدى انتشار اللؤلؤ المستزرع في الدول المستهلكة للؤلؤ الطبيعي، وبخاصة الدول الأوروبية الغنية، إلى توجيه ضربة قاصمة لصناعة الغوص على اللؤلؤ في الخليج، ويقول بريدو (Brideaux) المقيم السياسي في الخليج (١٩٢٤-١٩٢٧م) في

(١٢) الغنيم، عبدالله يوسف، **كتاب اللؤلؤ**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٨م، ص٢٣٥-٢٤٤.

تقرير له عام ١٩٢٤م: "إن تجارة اللؤلؤ بدأت بالتدني بسبب ظهور منافس جديد للؤلؤ الطبيعي للمرة الأولى في التاريخ، ألا وهو (اللؤلؤ الياباني المستزرع)، ويؤكد بريدو في تقريره أن هذا اللؤلؤ بدأ بالانتشار في أسواق منطقة الخليج، ويضيف: "هو لؤلؤ لا يمكن تمييزه عن اللؤلؤ الطبيعي إلا بأشعة إكس"[١٣].

كان هناك تواطؤ من بعض التجار المحليين والممولين الهنود لإدخال اللؤلؤ المستزرع إلى مدن الخليج وخلطه باللؤلؤ الطبيعي لضرب قيمة الطبيعي، وهذه العملية على ما يبدو يمكن أن تجري بسهولة أكثر من خلط النوعين بعد تصديرهما إلى الهند، حيث الإجراءات أشد والرقابة أكثر، ولذلك سعى بعض تجار اللؤلؤ إلى إدخال اللؤلؤ المستزرع إلى المنطقة، ولكون تجارة اللؤلؤ مشتركة بين مدن الخليج، فقد كانت الأحداث متشابهة بينها، فعلى سبيل المثال هناك رسالة من الوكيل المحلي في الشارقة عيسى بن عبداللطيف السركال (١٩١٩-١٩٣٥م) مؤرخة في ١٩٢٤/٧/١٥م يقول فيها: "إن الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي تلقى رسائل من بومبي تفيد بأن بعض الأشخاص من دبي اشتروا لؤلؤًا مستزرعًا بلاكين (٢٠٠ ألف روبية) بغرض خلطها مع اللؤلؤ الطبيعي لأجل بيعه، وأنه قام بتعميم إعلان حول هذا الموضوع"، ويعلق الوكيل المحلي على ذلك بقوله: "إن هناك احتمالاً لوجود لؤلؤ مستزرع مع تجار هندوس، ومن حيدر آباد وإيران، إذ يتاجر هؤلاء مع بومبي، ولا يستطيع الشيخ معاقبتهم"، ويكمل الوكيل

(13) Brideaux, Administration report for the year 1924, *The Persian Gulf Administration Reports*, vol. 8, p. 3.

المحلي قائلاً إنه: "أرسل رسالة إلى الهندوس يحذرهم من خلط اللؤلؤ المستزرع مع الطبيعي في تعاملاتهم مع العرب، ويطلب الإذن من المقيم البريطاني بمصادرة اللؤلؤ المستزرع إذا وجد مع الهندوس والأجانب"[١٤]. هذا الوضع في دبي كان نموذجًا لما حدث في مدن الخليج الأخرى، فسعى التجار المحليون بالتعاون مع التجار الهنود المتعاملين معهم، الذين يعدون الممولين الأساسين لأساطيل اللؤلؤ، إلى ضرب أسعار اللؤلؤ الطبيعي بخلط النوعين، وترويج اللؤلؤ المخلوط، بعد أن أصبح انتشار المستزرع أمرًا واقعًا، ورأوا أن لا مناص من التكيف مع الوضع الجديد، حتى لا يُمنى الطرفان المستفيدان بخسائر، ويلفت نظرنا في رسالة الوكيل المحلي قوله إن الشيخ لا يستطيع معاقبة التجار الهندوس، وذلك راجع إلى أن هؤلاء يعدون رعايا بريطانيين تابعين للهند البريطانية، ومعاقبتهم تستوجب أخذ الإذن من المقيم البريطاني، ومثلما حدث في دبي حدث في البحرين، ففي تقرير كتبه المقيم السياسي البريطاني بيسكو (Bisco) عام ١٩٣٠م، ذكر أنه: "في البداية كان تجار البحرين غير منزعجين من دخول اللؤلؤ المستزرع، ولكن تبيّن فيما بعد دخول كميات كبيرة منه، وهنا تغير الموقف بشكل كامل، وبدأ المتعاملون باللؤلؤ يدركون أنه من الممكن استيراد هذا اللؤلؤ"، وأضاف بيسكو: "إن حكومة البحرين تنوي وضع تشريع منع المتاجرة باللؤلؤ المستزرع، واقترح النقيب تشارلز بريور الوكيل السياسي البريطاني

(14) From The residency agent, Sharjah dated 15th July 1924, *Records of the Persian Gulf pearl fisheries*, vol. 2, p. 467.

بالبحرين إصدار لائحة ملكية تمنع هذه التجارة بالتزامن مع التشريع البحريني"[١٥].

انهيار صناعة الغوص على اللؤلؤ:

لم يكن دخول اللؤلؤ المستزرع إلى الأسواق هو السبب الوحيد لانهيار صناعة الغوص على اللؤلؤ، وإنما كان هناك سبب آخر تمثل في انهيار سوق الأسهم في نيويورك عام ١٩٢٩م، والكساد الكبير الذي عم العالم بعد ذلك، ففي عام ١٩٢٩م حلت بالعالم كارثة اقتصادية كبيرة عُرفت في التاريخ الاقتصادي العالمي باسم الكساد الكبير (The Great Depression)، الذي حدث نتيجة للانهيار المالي الضخم في بورصة الأوراق المالية في نيويورك، وكانت هذه الأزمة من الشدة والعنف والاتساع إلى درجةٍ لم يعرف العالم لها مثيلاً من قبل، فقد اجتاحت العالم أجمع، وساد البؤس والفاقة سائر المجتمعات الصناعية والزراعية على السواء[١٦]، وهبطت التجارة العالمية إلى أكثر من النصف؛ لأن معظم دول العالم لم تستطع توفير غطاء من الذهب لعملتها، وعليه أوقفت استيراد المواد الكمالية، وكان اللؤلؤ أحد تلك المواد[١٧]. ويقول بيسكو (bisco) المقيم السياسي البريطاني في الخليج في تقرير

(15) Bisco, 18th Jan 1930, *Records of the Persian Gulf Pearl Fishries*, Vol. 2, p. 549. .

(١٦) علي شلبي، **أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاساتها على الريف المصري**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٦م، ص٣٥.

(١٧) محمد الفارس، **الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠م، ص٩١.

له عن عام ١٩٢٩م: "إن الكساد الذي أصاب سوق الأوراق المالية (وول ستريت) في نيويورك، كانت له آثار مدمرة على مبيعات اللؤلؤ، فالتجار الذين حملوا لؤلؤهم إلى الهند لم يستطيعوا بيع نصف الكمية، وأبدى بيسكو تخوفه من أن يسوء الوضع بشكل أكبر في الأعوام التالية"[١٨]، وبدأت آثار الأزمة تزداد بسرعة، ففي عام ١٩٣٠م وهو العام التالي لبدء الأزمة العالمية، ازدادت الأوضاع سوءًا، يقول بريدو في تقرير له: "كان هذا العام مأساويًّا لصناعة اللؤلؤ، ومن ثم للبحرين، فقد انخفضت قيمة اللؤلؤ إلى ما يساوي (٣٠٪) فقط من قيمته عام ١٩٢٩م، وكان المحصول جيدًا، ولكن لم يجد من يشتريه، وفي واقع الأمر فإن معظم محصول الموسم لم يُبع، ما عدا بعض النوعيات الرخيصة التي كانت تُباع بأسعار أقرب إلى المجّان، وقد بلغت جملة المبيعات ما بين (٢٨-٣٠) لاكًا، ويبدو أن العام القادم سيكون أكثر سوءًا"[١٩]. وهذا ما حدث فعليًّا، إذ يقول بريور في تقرير له عن عام ١٩٣١م: "لولا الطلب المستمر من الهند على النوعيات الرخيصة من اللؤلؤ، لكانت تجارة البحرين توقفت تمامًا، ويعزى الطلب الهندي المتزايد على هذا النوع من اللؤلؤ إلى أن الهنود استخدموا الأموال التي يفترض أن يستوردوا بها أنواعًا متطورة من المنسوجات لشراء اللؤلؤ، وخصوصًا

(18) Biscoe, Report for the year 1929, Dated 29th April 1930, *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 8, p. 50.

(19) Prior, Administration Report for the Bahrain for the year 1930, *The Persian Gulf Administration Reports*, vol. 8, p.48.

بعد الحظر الذي فرض على انسياب الأموال، وشراء هذه الكميات من اللؤلؤ مردّه إلى أن الهندوس يستخدمون اللؤلؤ في طقوسهم الدينية، واللؤلؤ في ظل تذبذب أسعار العملة يصبح استثمارًا مضمونًا[٢٠]". ويتابع بريور: "يعتقد أن ثلثي رأس المال المستثمر في تجارة اللؤلؤ في البحرين قد غاص في أعماق البحر في السنوات الثلاث الأخيرة، وحتى أولئك الذين يملكون رأسمالاً تراوح بين (١٠) و(١٥) لاكًا، لم يتبق لديهم شيء، سوى بعض اللؤلؤ الذي لا يجدون له مشتريًا، فالمحصول والأسعار على حد سواء متدنيان، على الرغم من أن الأسعار لم تهبط إلى أقل من المعدل الذي كانت عليه في عام ١٩٣٠م، ومن المتوقع ألا تبحر القوارب عام ١٩٣٢م للغوص بسبب فقدان مصادر التمويل"، ويتابع بريور: "مهما كان الأمر، فإن الأوضاع الاقتصادية في البحرين أفضل حالاً من جيرانها مثل القطيف وقطر، فقد أفلس التجار هناك تمامًا، ويرجع السبب الرئيس للتفوق النسبي للبحرين إلى أن رأسماليي الخليج أسسوا مكاتبهم الرئيسة، واستثمروا قدرًا كبيرًا من أموالهم هناك، ما وفَّر لها قاعدة راسخة أفادتهم وقت الأزمة، وينطبق هذا على تجار الساحلين العربي والفارسي، وأسهم استتباب الأمن ووجود المصارف ومكاتب اللاسلكي والتسهيلات البحرية في إيجاد وضع ملائم للنشاط الاقتصادي في البحرين"[٢١].

(20) Prior, report of Bahrain for the year 1931, *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 9, p. 48-49.

(21) Ibid,Vol: 9, p. 48-49.

تأثر المجتمع البحريني بالأزمة الاقتصادية:

استمرت الأزمة بالتفاقم سنة بعد أخرى، فالوثائق البريطانية تشير إلى أن عام ١٩٣٣م لم يكن أفضل من سابقيه، فقد استطاع معظم النواخذة بيع أنصبتهم من اللؤلؤ للتجار، ولكن التجار لم يستطيعوا بيعها في أسواق اللؤلؤ، وقد اقترح عدد من كبار تجار اللؤلؤ أن يفكروا في إمكان التوقف عن صيد اللؤلؤ لموسمٍ كامل، وهذا الاقتراح من شأنه أن يحقّق بعض الفوائد للتجار الذين ظلوا يحتفظون باللؤلؤ منذ الموسم الماضي، ولكن تطبيقه من جانب آخر سيؤدي إلى تسريح الغواصين وتعريضهم للبطالة، ولكن لم يؤخذ بالاقتراح، وجرت محاولات لجلب اللؤلؤ الاصطناعي، ولكن هذه المحاولات اصطدمت بموقفٍ حازم من حاكم البحرين الذي قرر إنزال العقوبات الرادعة على كل من يأتي بمثل هذا العمل، واتصل الحاكم بنظرائه من حكام الخليج للتعاون لمنع مثل هذا العمل[٢٢].

لم تقتصر آثار الكساد على البيع والشراء، وإنما شملت رحلات الغوص، "ففي المدة من عام ١٩٢٥م إلى عام ١٩٣١م، كان يجري تسجيل ما بين (٥٠٤-٥٣٨) سفينة كل عام تدخل موسم صيد اللؤلؤ انطلاقًا من البحرين، ولكن بدءًا من عام ١٩٣٢م أخذت تلك الأعداد بالتناقص بقوة، فقد خرجت (٤٥٦) سفينة للغوص في ذلك العام، و(٤٣٦) سفينة عام ١٩٣٣م، و(٣٤٠) سفينة عام ١٩٣٤م، و(٣١٦) سفينة عام ١٩٣٥م، و(٢٦٤)

(22) Lock, Administration Report of the Bahrain for the year 1933, *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 9, p. 53-54.

سفينة عام ١٩٣٦م، و(٢٧١) سفينة عام ١٩٣٧م، و(٢٥٢) سفينة عام ١٩٣٨م، و(٢١٩) سفينة عام ١٩٣٩م، و(١٩١) سفينة عام ١٩٤٠م"، أي إنه في ثمانية أعوام فقط انخفض عدد سفن الغوص إلى الثلث تقريبًا"[٢٣]، وهذا الانخفاض الحاد يظهر مدى الكساد الواضح الذي أصاب هذه المهنة.

لم يوقف الدمار الكبير الذي أصاب هذه الصنعة العمل بالغوص، فآلاف الأسر الخليجية كانت تعتمد على الغوص لصيد اللؤلؤ، ولم يكن هناك مهنة أخرى من الممكن أن تعوض هذه المهنة، وبرغم اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢م، فإن بدء إنتاجه استغرق عدة سنوات، ولهذا كان على سفن الغوص أن تستمر بالإبحار برغم الخسائر وقلة الفائدة، ويؤكد تقرير بريطاني لعامي ١٩٣٤-١٩٣٥م هذه الحقيقة، فيقول إنه: "رغم الكساد الاقتصادي في أوروبا وأمريكا، ومع ازدياد تصدير اللؤلؤ المستزرع من اليابان، وتسببه في الهبوط المستمر لتجارة اللؤلؤ، فإن الغوص على اللؤلؤ لا يزال أهم صناعة للمدن العربية الواقعة على الساحل العربي من الخليج، فكل سنة يبحر الآلاف من العرب من الموانئ الرئيسة من الكويت إلى دبي، وكانت هناك سنوات من الازدهار، إذ وصلت قيمة اللؤلؤ المُصدر من البحرين إلى بومبي أرقامًا مذهلة، والآن وبسبب الكساد واللؤلؤ المستزرع وصل الرقم إلى العشر[٢٤].

(23) *Records of the Persian Gulf Pearl Fishries*, Vol. 3, p. 527.
(24) *Records of the Persian Gulf Pearl Fishries*, Vol. 3, p. 369.

المشكلات التي ظهرت نتيجة الأزمة الاقتصادية:

أولاً: تراجع دخل البحرين من الضرائب

كانت حكومات إمارات الخليج العربي لا تملك دخلاً ثابتًا في زمن اللؤلؤ، وكان الحاكم يعتمد كثيرًا على الضرائب المفروضة على السفن واللؤلؤ، ولذلك كانت مكانة تجار اللؤلؤ قوية في المجتمع الخليجي، فهم الممولون الأساسيون للدخل، سواء من الضرائب أو من الإسهام في الميزانية، ولذلك كانت لهم سلطة وتحكم تام في تجارة اللؤلؤ، وسيطرة على نظام الغوص الذي يتسم بالقسوة والقيود الكثيرة، ويبدو أن مساعدات تجار اللؤلؤ كانت في البدء تحصل بالتراضي، ولكن في سنوات ازدهار اللؤلؤ بدأت تفرض ضرائب ثابتة، وبدأ العمل بذلك حاكم البحرين، فيقول دوراند مساعد المقيم السياسي البريطاني في تقرير له عن الغوص عام ١٨٧٨م: "إن سفن الغوص كانت تُفرض عليها ضريبتان للدخل، ورغم أن تلك الضريبتين تشكلان عبئًا على سفن الغوص والبحارة المنهكين أصلاً، فإن ذلك كان ضروريًّا لإيجاد دخل للإمارات الخليجية الفقيرة". ويشير دوراند إلى أنه "كانت تُفرض ضريبتان على السفن التي تعمل بالغوص، وهما ضريبتا النوب والطراز، فأما ضريبة النوب فهي ضريبة فرضها حاكم البحرين نحو عام ١٨٠١م لتمكينه من تجهيز سفنه الحربية لحماية مصائده والسواحل عمومًا، وكانت سهمًا واحدًا من قيمة حمولة القارب من اللؤلؤ، وإذا رغبت أو فضلت السفن ضريبة مركبة، فعليها أن تدفع ثلاث روبيات، ورفعت هذه القيمة إلى

أربع روبيات عندما أصبحت الحكومة البريطانية مسؤولة عن أمن الخليج، ولم تتجاوز هذا الحد، واستمرت هذه الضريبة وفقًا لتغير الأوضاع، وأصبحت مصدرًا لتحقيق أرباح كبيرة للحكام، فأصبحت فيما بعد تفرض على السفن المغادرة إلى مغاصات اللؤلؤ، وإذا لم يكن لدى النوخذة نقود يدفعها عند رحيله فإنه يلجأ إلى الممول ليدفع المبلغ، ويحصِّل الممول حقوقه فيما بعد من الغوص، وأصبحت تلك الضريبة سارية في الخليج كله، من رأس مسندم إلى الكويت، وبلغ ناتج هذه الضريبة في البحرين وقطر عام ١٨٧٢م ما يقارب (١٠) آلاف روبية، في حين أن عائدها في الساحل الممتد من أبوظبي إلى الأحساء ما يقارب (٢٠) ألف روبية، ويعود هذا الاختلاف إلى أن شيوخ البحرين كانوا يمنحون امتياز إرسال (١٠-١٥) سفينة معفاة من الضرائب"[٢٥]. "أما الطراز فهي ضريبة تساوي سهمًا واحدًا يخصم من اللؤلؤ الذي تجلبه كل سفينة، ويخصص ذلك السهم للحاكم، ويختلف حجم الضريبة وفقًا لكمية اللؤلؤ التي تحملها كل سفينة، وتبلغ في بعض الأحيان ما بين (٤-١٠٠) روبية، ولا تتجاوز هذا الحد، وبصفة عامة فإن حجم هذه الضريبة كان كبيرًا"[٢٦].

إن الدخل الذي كان يُحصَّل من تلك الضرائب أخذ بالتناقص التدريجي، نتيجة لتراجع أعداد سفن الغوص التي

(25) Durand, Bushire, 8th July 1878, Notes of the Pearl Fishries of the Persian Gulf, *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 1. p. 35.

(26) Ibid, Vol: 1, p. 35.

بدأت تقل سنة بعد أخرى، فبعد أن كان يخرج من البحرين أسطول يضم ما بين (٥٠٠-٦٠٠) سفينة في العشرينيات من القرن العشرين الميلادي، أصبح أسطول الغوص في البحرين عام ١٩٤٤م يتكون من (١٨٨) سفينة فقط[٢٧].

ثانيًا: عدم قدرة البحارة على تسديد الديون

من يقرأ التقارير التي كتبها دوراند عام ١٨٧٨م، ولوريمر في (دليل الخليج) في مطلع القرن العشرين، وتشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين في العشرينيات من القرن العشرين، سيرى مدى الظلم والقيود التي كان يكبل بها بحارة الغوص في الخليج، فقد استغل كبار الممولين وتجار اللؤلؤ فقر هؤلاء الناس وجهلهم، ليدخلوهم في نظام مالي معقد، يكبلهم بالقروض والديون، حتى تسهل السيطرة عليهم، واستغلالهم إلى أبعد حد، ولكن انهيار اللؤلؤ في العشرينيات قضى على هذا النظام، بعد أن تحوّل تجار اللؤلؤ أنفسهم إلى مدينين للممولين، الذين رفعوا عليهم قضايا، كما سنرى لاحقًا.

هناك تقرير بريطاني يتحدث عما كان يعانيه بحارة البحرين من القروض وكيفية تكبيلهم بالديون، وهذا التقرير كتبه المعتمد السياسي في البحرين عام ١٩٢٣م، أي في سنة من السنوات الأخيرة لازدهار اللؤلؤ، يقول فيه: "في بداية موسم الغوص يتسلم الغواصون دفعة مقدمة قد تكون مبلغًا ماليًّا أو شيئًا عينيًّا، ومقداره يصدر بمرسوم من الحاكم،

(27) The Diving Industry, *Records of the Persian Gulf pearl fishries*, Vol. 3, p. 525.

ويحصل بناء على نصيحة من النواخذة، وهذه الدفعة المقدمة تخصم من حساب الغواصين، ويزود الغواص أيضًا بكيس من الأرز مقابل خصم أي مبلغ يقدره النوخذة قيمة، إضافة إلى ذلك فإن كل حساب تكون عليه فائدة نحو (٤٠ أو ٥٠٪) في السنة بعد الموسم، ومن المفترض أن يبيع النوخذة اللؤلؤ بوجود الطاقم، وكل غواص يحصل على نصيبه، ولكن عمليًّا يقوم النوخذة بالبيع بصفة خاصة، ويعطي الغواص أي شيء يراه مناسبًا، وهذا الإجراء يقبله الغواص على مضض بسبب الفائدة المفروضة عليه، إضافة إلى رسوم أخرى كالطعام وغيره، وبعد الموسم يتسلم الغواص دفعة مقدمة أخرى لمساعدته حتى الموسم الآخر، ويخصم هذا من حسابه مع فائدة إضافية، وبعد السنة الأولى للغوص، نادرًا ما يتخلص الغواص من الديون، ولكنه مجبر على خدمة نوخذته طالما لم يسدد ديونه، إلا إذا وجد نوخذة آخر يأخذه ويدفع ديونه، وبعد ذلك يكون الغواص مديونًا للنوخذة الجديد، وكثيرًا ما تجري المعاملات دون علم الغواص، فمثلاً يخبر النوخذة الغواص بأنه سيضمه لخدمته مقابل (١٠٠) روبية، وإذا حدث نزاع فيما بعد يعطي النوخذةُ القديم النوخذةَ الجديدَ إيصالاً يثبت أنه تسلم منه مبلغ (٩٠) روبية وليس (١٠٠) روبية، ليتمكن النوخذة الجديد من استعباد الغواص عمليًّا، وفي حالة النزاع فالسلطة الوحيدة للتسوية هي (محكمة السلف)، ووفقًا لقوانين البحرين فيجب أن تكون المحكمة من عدة أشخاص يتعينون بالموافقة المشتركة للحاكم والوكيل السياسي، ولكنها في الحقيقة كانت تتكون من شخص واحد

عديم الضمير وسيئ السمعة، يكون النواخذة قد دفعوا له، ولمدة طويلة لم يكسب أي غواص أي قضية، ففي السنة السابقة (١٩٢٢م) فضل الغواصون التخلي عن (٩٠٪) من قضاياهم بدلاً من الذهاب للمحكمة، وبلغت سلطة النواخذة أنهم يرفضون تقديم حساباتهم لأي محكمة أخرى، ولا يُعلمون الغواصين عن تفاصيل الحسابات"[٢٨]، وهذا الانطباع عن قاضي محكمة السلف لا يشمل الجميع بالطبع، ولكنه يشمل أغلبية المعينين بهذه المهمة، ليس بالبحرين فقط، وإنما في معظم إمارات الخليج، فالقاضي المعين، كما تشير كثير من الدراسات التي كُتبت عن مرحلة الغوص، لم يكن مؤهلاً لهذه المهنة، كأن يكون متخصصًا بالقانون، أو من رجال الدين الشرعيين الذين يحكمون وفقًا للشريعة، وإنما شخص ربما يكون من طبقة الأعيان أو أحد النواخذة، ولهذا تصبح هناك تدخلات تتماشى مع طبيعة المجتمع في تلك المدة.

في عام ١٩٢٤م سعت الحكومة البحرينية إلى إجراء إصلاح في نظام الغوص، ويقول المعتمد السياسي في تقرير له عام ١٩٢٤م: "إن هناك تراجعًا كبيرًا في الانتهاكات الصارخة في صناعة الغوص على اللؤلؤ، والتقدم يمضي بخطواتٍ بطيئة في اتجاه تحقيق أوضاع أفضل للغواصين، وفي هذا الموسم طُبِّق نظام أُجبر بموجبه جميع النواخذة على إعطاء كل واحد

(28) From Political Agent in Bahrain, Financial system: According used by Nakhudas, with sample accounts of 23 divers and pearlers Bahrain 27/2/1923, *records of the Persian Gulf Pearl Fishries*, Vol. 2, p. 215-216.

من غواصيهم نسخة بحسابه الفردي، الذي يسجل في دفتر الغواصين، وتبيّن أن النظام يعمل على نحو رائع في موسم عام ١٩٢٤م، وتعلم الغواصون حماية مصالحهم، وتكمن الصعوبة الرئيسة فيما يخص حسابات السنوات السابقة للعمل بهذا النظام، ففي حالة كثير من الغواصين فهذه الحسابات تغطي أزمنة قد تمتد إلى ١٨ سنة، وكثير من النواخذة لم يحتفظوا بحسابات مفهومة، وآخرون لديهم حسابات، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها بأي صورة، ويمكن التغلب على هذه المصاعب بالتسوية في محكمة الشريعة، وتحظى قرارات القاضي الآن بالقبول، والقاضي عادة ما يسعى جاهدًا لتوفير شروط متسامحة للغواصين، وبما يحقق تقليل الديون الضخمة، التي يدعي النوخذة أنها ديون معلقة في رقبة كل غواص تقريبًا، وبموجب النظام الجديد الخاص بالمحاسبة السنوية فلا يصح اللجوء إلى مزيدٍ من القهر لهؤلاء الغواصين، وتأخذ الدولة مزيدًا من الخطوات للحد من المبالغ المدفوعة مقدمًا التي كان يفرضها النوخذة على غواصيهم للحيلولة دون استعباد أي غواص، بعدما يقع فريسة لديون لا قبل له بها، وهكذا كان الحال في الماضي، وبموجب القانون الجديد فإن النواخذة مطالبون بالاحتفاظ بحسابٍ عام يُبين سعة كل قارب، وقيمة اللآلئ المُباعة، والحصة التي يحصل عليها كل غواص، وأصدرت الدولة مرسومًا بمقتضاه لن يقل في ظل أي وضع من الأوضاع ما يحصل عليه الغواص عن (٢٦٠) روبية في الموسم، وقد اتخذت هذه الخطوة بعد تحليل حسابات عدد كبير من الغواصين، إذ اتضح بعد مراجعتها أن أغلبية الغواصين

لم يحصلوا في حساباتهم، ولا حتى على روبية واحدة عن كل يوم عمل، مع أنهم كانوا يحصلون في العادة على ما بين روبيتين إلى ثلاث روبيات في اليوم مقدمًا، إلا أن معظم ذلك كان يُسجل دينًا"[٢٩]. ولكن تلك الإصلاحات جاءت متأخرة بعد أن ذاق البحارة في البحرين صنوفًا من الذل، وبالمقابل فالأزمة الخانقة التي شملت الجميع أوجدت صراعًا جديدًا بين الممولين الهنود الكبار، وتجار اللؤلؤ المتعاملين معهم، بعد أن كان هؤلاء جميعًا مشتركين في اضطهاد بحارة الغوص في الخليج، إذ استصدرت مجموعة من الممولين قرارات من المحكمة العليا في بومبي، ضد الدائنين من تجار اللؤلؤ الخليجيين، واستغلوا فرصة كونهم رعايا بريطانيين للاحتماء تحت العباءة البريطانية، ويشير تقرير بريطاني لعام ١٩٣٠م إلى أنه: "في مايو من ذلك العام وصلت أنباء إلى دبي تفيد بأن بعض المقترضين الذين دفع لهم التاجر عبدالله بن يوسف مبلغ (٨٠) ألف روبية نظير ديون والده، قد استصدروا أمرًا من المحكمة العليا في بومبي باعتقاله، وأثارت هذه الحادثة بعض التوتر في دبي، ما دفع الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي (١٩١٢-١٩٥٨م) للتهديد باعتقال كل الهندوس المقيمين في دبي، وتدخل المقيم البريطاني، ونصح بعدم اتخاذ أي إجراءات ضد الرعايا البريطانيين، وفي الوقت نفسه أصدر أمرًا للسفينة لوبين بمراقبة التطورات، وفي نهاية الأمر أُطلق

(29) Administration Report of the political agency, Bahrain for the year 1924, *The Persian Gulf Administration reports*. Vol. 8, p. 59.

سراح عبدالله بن يوسف على أمل أن تُسوَّى القضية دون اللجوء للمحاكم الهندية"[٣٠]. ومن الواضح أن التاجر الذي اعتقل كان من رعايا دبي، وهذه الحادثة تعد نموذجًا لما قام به الممولون الهندوس ضد نظرائهم في الخليج بعد استفحال الأزمة.

احتجاجات الغواصين في البحرين:

يقول تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين الميلادي، في تقريرٍ له عن الغوص: "إن إصلاحات الغوص التي جرت في البحرين عام ١٩٢٤م، كانت بناءً على اقتراح من الرائد دالي الوكيل السياسي البريطاني الذي سبق أن شرح لنا الظلم الواقع على الغواصين في البحرين في تقريره عن الديون".

ويقول بلجريف: "إن الهدف من تلك الإصلاحات هو إعطاء الغواصين امتيازات أكثر عدلاً ومساعدتهم على تخفيض ديونهم، فإضافة إلى الغش في الحسابات، كان أولاد الغواص الميت مجبرين على وراثة دين أبيهم، وأتت الإصلاحات ببعض الفوائد كانتظام الحسابات، والنسبة الثابتة للفائدة، وتجديد الدفعات المقدمة، وإلغاء محكمة السلف القديمة، وهي محكمة مشهورة بالسمعة السيئة والفساد". ويضيف بلجريف: "أن الإصلاحات بدأت بقوة، ولكن قوتها بدأت تقل شيئًا فشيئًا، أما أحد أهم أهدافها، فكان وجوب تخفيض المبالغ التي تدفع مقدمًا تدريجيًّا، وبخاصة (التسقام) وهو

(30) Administration report for the trucial coast for the year 1930 *the Persian Gulf Administration reports*, vol. 8, p. 42.

إدارة عملية استعدادات حملة الغوص قبل انطلاقها من كل الجوانب، ومنها الجانب المالي بالاقتراض، ولكن ذلك لم يجد تشجيعًا من الغواصين أو النواخذة في البحرين، الذين لم يقدّروا قيمة الإصلاحات، وكان كثير من التجار يفضل النظام القديم للدفعات المقدمة، والفوائد غير المحدودة"[٣١].

يعود سبب إخفاق تلك الإصلاحات، على ما يبدو، إلى أنها أتت في الوقت الضائع، فانهيار صناعة الغوص في العشرينيات أدى إلى قلّة السفن المبحرة إلى مغاصات اللؤلؤ، وهذا يعني الاستغناء عن كثير من الغواصين، ومساومة من يرغب في النزول للغوص، وللفقر الشديد والحاجة للعمل يبدو أن كثيرًا من الغواصين لم يهتموا بحقوقهم في قانون الإصلاح الجديد، وكثير من النواخذة أحجموا عن تطبيق الإصلاحات التي أقرتها حكومة البحرين بخصوص نظام الغوص، وحدثت ردود أفعال عكسية لدى البحارة الذين تضرروا من تخفيض الدفعات السلفية المقدمة لهم، واندلعت احتجاجات لدى الغواصين عام ١٩٢٦م، ثم عام ١٩٢٧م، والأعوام التي تلت، وظل الوضع متوترًا طوال السنوات التالية، حتى انفجر من جديد عام ١٩٣٢م.

ويقول الكولونيل جي لوخ (G.loch) المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، في تقرير له عن أحداث عام ١٩٣٢م: "في ٢٦ مايو ١٩٣٢م اندلعت ما يسمى بثورة الغواصين في

(31) C.D. Belegrave, The pearl industry of Bahrain, 10 dec. 1928, *records of the Persian Gulf pearl fisheries.* Vol. 2, p. 538-541.

البحرين، وكان السبب الرئيس في هذه الثورة هو تخفيض قيمة القرض المقدم للبحارة، بحيث يصبح (٣٠) روبية للغواصين، و(٢٥) روبية للسيوب، وهو مبلغ لا يفي بأي غرض، ولكن تجار اللؤلؤ كانوا يقولون بأن هذا هو أقصى ما يمكن دفعه في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة. بدأت الاحتجاجات عندما تجمع نحو (١٥٠٠) بحّار، وتظاهروا بأنهم في طريقهم إلى مستشار الحاكم (بلجريف)، وفي الطريق مرّوا بمركز للشرطة، فاقتحموه وأطلقوا سراح أحد قادتهم، الذي كان محتجزًا هناك، ودمّروا المركز، فتصدى لهم رئيس البلدية الشيخ عبدالله بن عيسى بقوةٍ من الحرس، وجهّز الحاكم قوة من الشرطة الهندية، وأصدر تعليماته بألا يُطلق النار إلا بأمر المستشار البريطاني.

وأرسل المستشار للمقيم البريطاني يوضح له تفاصيل الأحداث، فحضر المقيم، وكان المحتجون على مقربة من مكتب المستشار، وكان رأي المقيم ألا تطلق عليهم النيران، ولكن الحرس، ودون سابق إنذار، فتحوا النار على المحتجين، فتقدم أفراد الشرطة الهندية، وشقّوا طريقهم وسط المحتجين، وهاجموا إحدى المجموعات، ولدهشة الجميع استطاعت هذه القوة الصغيرة أن تدفع بالمحتجين نحو البحر، فاستقلوا بعض القوارب متجهين نحو المحرق، واعتقل عدد منهم بعد أن قتل منهم ثلاثة أشخاص وجُرح أربعة"[٣٢].

ويبدو واضحًا أن السلطة البريطانية التي تجاهلت الظلم

(32) Loch, *The Persian Gulf Administration Reports*, Vol. 9, p. 43.

الواقع على الغواصين لعشرات السنين، طرحت إصلاحات الغوص في الوقت الضائع، عندما انتشر اللؤلؤ المستزرع، وبدأت المهنة تلفظ أنفاسها الأخيرة في محاولة للظهور بمظهر المنقذ، ولكن البحارة الذين كانوا يعانون من قسوة النواخذة والممولين وقيودهم، لم يستطيعوا الصبر أكثر من ذلك، وكانت تلك الاحتجاجات في واقع الأمر غضبًا انفجر بعد صبر طويل، ولم تراع أوضاعه، ولم يجر استيعابه، وكان بالإمكان تجنب وقوع ضحايا بالحوار، وتفهم مطالب البحارة الذين عانوا قسوة الحياة في كلا المرحلتين، مرحلة ازدهار اللؤلؤ، ومرحلة نهايته.

محاولات لاستزراع اللؤلؤ في الخليج:

في أواخر العشرينيات ومطلع الثلاثينيات أصبح اللؤلؤ المستزرع أمرًا واقعًا في الخليج، برغم المحاولات الكثيرة لمنع دخوله، وأدى ذلك إلى تفكير بعضهم باستزراع اللؤلؤ في الخليج، ومنها محاولة قام بها أحد تجار البحرين، ففي رسالة مؤرخة بتاريخ ١٩٢٩/٦/٢م، كتب تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين إلى المعتمد السياسي البريطاني يقول: "إن هناك تاجرًا يحاول البدء بزراعة اللؤلؤ في البحرين، ويطلب منه التأكد من ذلك". وعلق المعتمد السياسي على ذلك قائلاً: "لا أحتاج إلى توضيح مدى الضرر الذي سيلحق بصناعة اللؤلؤ في البحرين، إذا زرع اللؤلؤ في مغاصات اللؤلؤ، فلؤلؤ البحرين مشهور بلونه وجودته ولمعانه، وأي اقتراح بالعبث به سيكون له تأثير خطير في كل من لديه علاقة بصناعة اللؤلؤ"، وأكمل

قائلاً: "إذا كانت حكومة البحرين لا تستطيع منع مواطنيها من استزراع مثل هذا اللؤلؤ، فمن المستحيل أن يمارسوا أي سيطرة أو تحكم على الأجانب، والحل الوحيد هو تطبيق قانون البحرين على كل مصائد اللؤلؤ، أو تأمين اتفاقية بين جميع الحكومات التي ترسل غواصيها"[٣٣]. ورد المقيم البريطاني عبر مكتبه في بوشهر: "إن التجارة في اللؤلؤ المستزرع قد منعها سلفًا حاكم البحرين، وأن المنع ينطبق على هذا التاجر". ورأى المقيم السياسي "أن التجار والغواصين العرب الذين سيتهدد عيشهم الأساسي بما سيقوم به هذا التاجر سيمنعونه من ذلك، لأن مغاصات اللؤلؤ أو مصائده مفتوحة لجميع أبناء المنطقة"[٣٤]. ويبدو واضحًا أن بعض التجار لا تهمهم المصلحة العامة في مقابل مصالحهم الشخصية، فبدلاً من أن يمد هؤلاء يد العون إلى أبناء جلدتهم، ومساعدتهم على ما هم فيه، أرادوا استغلال الوضع لمصلحتهم، وهذه المحاولة وغيرها شجعت بعض الأجانب على محاولة القيام بالفعل نفسه في وقت الأزمة في الثلاثينيات، وهناك مراسلات بين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند في لندن، منها رسالة بتاريخ ١١ فبراير ١٩٣٨م تتحدث عن الإجراءات التي ستتخذ حيال احتمال انتهاك الغرباء لمغاصات اللؤلؤ في الخليج، وإذا كان بالإمكان تفويض سفن الأسطول البريطاني باستخدام القوة عند الضرورة لمنع

(33) Prior, Political Agent, Bahrain 2nd June 1929, *records of the Persian Gulf Pearl Fishries*, Vol. 2, p. 505.

(34) Russell, Bushire 20th June 1929, *records of the Persian Gulf pearl fisheries*, Vol. 2, p. 510.

تسلل الغرباء لتلك المغاصات، إذ تقول الرسالة: "إننا نعد أن الحكام العرب الواقعين تحت حمايتنا على الساحل العربي من الخليج يحتفظون بالحقوق الكاملة فيها لرعاياهم، وترى وزارة الخارجية ضرورة إرغام الغرباء على البعد عن المغاصات، وإلا فإن تسللهم يومًا بعد يوم سيضعف قانونيًّا الحقوق المنحصرة في أبناء منطقة الخليج"[٣٥].

تشريعات بحرينية لمكافحة تجارة اللؤلؤ المستزرع:

١- قرارات بمنع تداول اللؤلؤ المستزرع في البحرين

أدرك الشيخ حمد بن عيسى نائب حاكم البحرين خطورة انتشار ذلك اللؤلؤ المستزرع في البحرين التي تعد مركز تجارة اللؤلؤ في الخليج، فأصدر إعلانًا عامًّا عام ١٩٢٤م، ذكر فيه أن البيع والشراء في اللؤلؤ المستزرع ممنوع، وأعطى مهلة عشرة أيام للمعنيين للتخلص مما في حوزتهم من ذلك اللؤلؤ، ووضع عقوبات لمن يضبط بعد هذه المهلة[٣٦].

كان من الصعب ضبط أمر كهذا، إذ إن متداولي اللؤلؤ المستزرع إما تجار لؤلؤ طبيعي أو متعاونون معهم، وإدخال اللؤلؤ المستزرع للخليج لم يكن الغرض منه البيع، وإنما خلطه باللؤلؤ الطبيعي، حتى تصدّر كل الكميات على أنها لؤلؤ طبيعي كالسابق، ولا أحد يستطيع التشكيك بنوعيتها لكونها قادمة من مصادرها الأصلية، وبذلك يحقق التجار أرباحًا

(35) Foreign office, London, to Mr. Gibson, 11 Feb. 1938, *records of Kuwait*, vol. 4, p. 255.

(٣٦) الزياني، راشد، **الغوص والطواشة**، الأيام للنشر، المنامة، ١٩٩٨م، ص٢٩١.

مضاعفة، ويبدو أن تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين أدرك فيما بعد أن إعلان الشيخ حمد لم يؤد إلى نتيجة، وأنه لا بد من تعيين مفتشين، لكون الإعلانات الصادرة لا تُحقق أي فائدة إذا لم تقرن بمراقبة وتفتيش، فأصدر إعلانًا عام ١٩٢٩م ذكر فيه أنه جرى تعيين أربعة مفتشين للبحث عن أي لؤلؤ مشتبه به، وسيعاقب كل من يوجد عنده لؤلؤ مستزرع(٣٧).

يبدو واضحًا من إعلاني الشيخ وبلجريف أنه لا توجد مواد أو نصوص تحدد المسموح والممنوع ونوع العقوبات، وهذا مرده إلى أن دخول اللؤلؤ المستزرع للمنطقة هو بحد ذاته حدث جديد وغير متوقع، ولم يعرف في البدء كيفية التعامل معه، ومكافحة انتشاره كانت تقوم على الافتراضات، حتى إن بعض التجار لم يدركوا مدى حجم هذه المشكلة ابتداءً، وكانت لهم وجهات نظر أخرى تعبر عنها رسالة من بيسكو المقيم السياسي البريطاني إلى سكرتير حكومة الهند بتاريخ ١٩٣٠/١/١٨م يقول فيها: "في البداية كان تجار البحرين مقتنعين بأنه لا يمكن إنتاج لؤلؤ مستزرع بكميات كبيرة بالوسائل الصناعية، ولذلك فهم ليسوا منزعجين من دخول اللؤلؤ المستزرع"، ويكمل بيسكو: "ولكن الموقف تغيّر بشكل كامل، وقد تبيّن وجود كميات كبيرة من اللؤلؤ الاصطناعي، وبدأ المتعاملون باللؤلؤ يدركون أنه من الممكن استيراد هذا اللؤلؤ، وتنوي حكومة البحرين وضع تشريع يمنع المتاجرة

(٣٧) الزياني، **الغوص والطواشة**، ص٢٩٢.

بذلك اللؤلؤ، ويقترح النقيب بريور إصدار لائحة ملكية تمنع هذه التجارة بالتزامن مع التشريع البحريني[٣٨].

٢- صدور تشريع بحريني للؤلؤ المستزرع عام ١٩٣٠م

في ٣ مايو ١٩٣٠م أصدر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة نائب حاكم البحرين لائحة تحتوي على مواد ونصوص فيما يخص اللؤلؤ المستزرع تضمنت المواد الآتية:

١- يمنع استيراد اللؤلؤ المستزرع في البحرين ونقله وبيعه وامتلاكه وتصنيعه.

٢- يعاقب كل من يساعد على التوريد أو التعامل أو الحيازة.

٣- يتحتم على كل الناس أن يبلغوا الشرطة أو أيًّا من موظفي الحكومة عن كل مخالف، ومن يحجم عن الإبلاغ يعد متسترًا على الجريمة.

٤- يمنع منعًا باتًّا تلوين اللؤلؤ في البحرين، أي لا يجوز تغيير لونه بصبغة، ويمنع بيع اللؤلؤ المصبوغ غير المثقوب[٣٩].

بصدور هذه اللائحة أصبح هناك قانون واضح في البحرين فيما يخص استيراد اللؤلؤ المستزرع وتداوله، وعقوبات بحق

(38) Biscco, Political Resident in the Persian Gulf, 18 Jan. 1930 *records of the Persian Gulf pearl Fishries*, Vol. 2, p. 549.

(٣٩) إعلان صادر عن حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في ٣ مايو ١٩٣٠م. انظر: الزياني، **الغوص والطواشة**، ص٢٩٣. وانظر أيضًا:

TRANSLATION OF RULER OF Bahrain proclamation number 1889/19, *records of the Persian Gulf pearl fisheries*, Vol. 2, p. 521.

المتعاملين به، وأعد المقيم السياسي البريطاني مسودة لائحة ملكية تصدر وتوقع من ملكة بريطانيا، وتعمم على جميع إمارات الخليج، ونصت تلك المسودة على الآتي:

١- يمنع استيراد اللؤلؤ المستزرع في البحرين ونقله وبيعه وحيازته وتصنيعه.

٢- أي شخص يقبض عليه مذنبًا لمخالفته الفقرة (١) سيعاقب بالسجن لمدة قد تمتد لسنة، أو بغرامة قد تبلغ (٢٠٠٠) روبية، أو بالعقوبتين معًا.

٣- أي شخص يحاول ارتكاب أو التحريض على ارتكاب أي مخالفة بموجب الفقرة (٢) سيعاقب كأنه ارتكب المخالفة.

٤- يمنع بيع اللؤلؤ الملمع وغير المثقوب في البحرين، وأي شخص يذنب ببيعه أو شرائه هذا اللؤلؤ، وهو يعلم أنه كذلك، أو يحرض على البيع أو الشراء، سيكون عرضة للعقوبة الموضحة في الفقرة (٢)، وتسمى هذه اللائحة (لائحة المتاجرة باللؤلؤ المستزرع لعام ١٩٣٠م)"[٤٠].

وصدرت اللائحة الملكية بصيغتها النهائية بشكل أكثر مرونة من المسودة المقترحة، ونصت بعد تعديلها على الآتي:

١- يمنع استيراد اللؤلؤ المستزرع أو المخفف اللون في البحرين ونقله وبيعه وحيازته وتصنيعه.

٢- أي شخص يحاول ارتكاب أي مخالفة من المخالفات الموضحة في الفقرة (١) سيعاقب كأنه مرتكب هذه المخالفة.

(40) *Records of the Persian Gulf Pearl Fishries*, Vol. 2, p. 551.

٣- يمنع بيع اللؤلؤ الملمع وغير المثقوب في البحرين[٤١].

وبصدور تلك اللائحة أصبح اللؤلؤ المستزرع أمرًا واقعًا، بعد أن كان شيئًا غير واضح المعالم، وظن كثيرون أن وجوده مجرد شيء مؤقت سيزول بعد أن يملّ الناس منه، كأي شيء جديد ينتشر بسرعة ويختفي في وقتٍ ما، ولكن ذلك اللؤلؤ أخذ يترسخ في الأسواق العالمية، ويزداد أهمية عامًا بعد آخر، وآثاره القوية في اللؤلؤ الطبيعي تزداد قوة، وصدور اللائحة جاء على ما يبدو متأخرًا.

منع دخول اللؤلؤ الطبيعي إلى الهند عام ١٩٤٧م:

لم تؤد الإجراءات الصارمة التي اتخذت في البحرين تجاه الاتجار باللؤلؤ المستزرع إلى أي نتيجة، فلا إعلان حاكم البحرين ولا اللائحة الملكية أجدتا نفعًا، فانتشار اللؤلؤ المستزرع في كل مكان قضى على تجارة اللؤلؤ الطبيعي، وخلط اللؤلؤ المستزرع بالطبيعي أصبح يجري في الخليج وخارجه، ولهذا أصبحت بنود اللائحة الملكية الحازمة تلاحق تجار الداخل، ولا تستطيع فعل شيء مع المتحايلين في الخارج، وأخذ اللؤلؤ الطبيعي يفقد قيمته مع مرور الوقت، ولم يعد عمليًّا بقيمته ومكانته السابقة، ويشير أحد التقارير التي كُتبت في عام ١٩٤٣م إلى أن الطلب عليه في الهند لم يعد بمستوى الطلب نفسه على الأحجار الكريمة[٤٢].

(41) Political Resident in the Persian Gulf. No.1, 1940, *records of the Persian Gulf pearl fisheries*, Vol. 2, p. 558-559.

(42) Poor season experienced in 1942-1943, *records of the Persian Gulf pearl fisheries*, Vol. 3, p. 521.

وهذا شيء طبيعي للمستهلكين الذين رأوا في اللؤلؤ الاصطناعي ما يعوّض عن الطبيعي، وبسعر أقل، وكان للحرب العالمية الثانية التي كانت قائمة في ذلك الوقت تأثير كبير في المستوى الاقتصادي للشعوب، سواء في أوروبا أو غيرها، ففي أثناء الحروب والنكبات تصبح هناك أولويات، ويقل الاهتمام بالكماليات تدريجيًّا، وبعد انتهاء الحرب تلجأ كثير من الدول إلى سياسات تقشف وإعادة برمجة لاقتصادها، فالكل منهك من تبعات الحرب، وهذا ما حدث في الهند بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أعلنت استقلالها عام ١٩٤٧م، بعد أن كانت إحدى أهم المستعمرات البريطانية، وخرجت من نطاق السياسة البريطانية وإجراءاتها، وبدأت تُنشئ اقتصادًا حرًّا ومستقلاً وممنهجًا، ورأت أنه من الضروري مراجعة سياسة ضبط تجارة الاستيراد لأجل الاستفادة من عائدات التجارة الخارجية بحظر استيراد بعض البضائع التي لم تعد ضرورية للسوق الهندية، ومن أهمها اللؤلؤ، وهذه السياسة الجديدة أصبحت سارية ابتداءً من الأول من يوليو ١٩٤٧م، ولهذا لم تعد تصدر تراخيص الاستيراد لبعض البضائع، بما فيها اللؤلؤ غير المصنع[٤٣]. وخصوصًا أن اللؤلؤ لم يعد من الكماليات الضرورية التي يهتم بها الهنود، ولا شك أن هذا الحظر شكل ضربة قاصمة لتجارة اللؤلؤ، التي كانت في ذلك الوقت تحتضر.

ويقول دونالدسون من مكتب علاقات الكومنولث في رسالة مؤرخة في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧م إلى أحد المسؤولين

(43) Harrison, 6th Sept, 1947, *records of the Persian Gulf pearl fisheries*, vol. 3, p. 579.

البريطانيين: "إن اللؤلؤ أصبح على لائحة البضائع التي لا تسمح الحكومة الهندية باستيرادها، وأن حاكم البحرين الذي قدم شكاوى إلى المقيم السياسي في الخليج قال إن بومبي حاليًّا هي السوق الوحيدة التي يمكن فيها تصنيف اللؤلؤ وتنقيحه، ووضعه في درجات، وأغلب هذه الدرجات من اللؤلؤ لا يوجد لها سوق خارج الهند"(٤٤). وهذا يعني أن لؤلؤ الخليج فقد قيمته فعليًّا، ليس لكون الهند السوق الرئيسة التي يسوق فيها فقط، وإنما لأن الهند هي المكان الوحيد الذي يصنف فيه اللؤلؤ على درجات، حسب جودته ولمعانه وحجمه، ولم تكن هناك سوق بديلة لذلك، ويحلل دونالدسون في رسالته تبعات هذا القرار على الأوضاع في الخليج قائلاً: "لا شك أن الحظر الذي فرضته حكومة الهند على استيراد اللؤلؤ سيؤثر في اقتصاد الخليج، وتقدر قيمة اللؤلؤ الذي كان موجودًا في أسواق الهند قبل الحرب العالمية الثانية، ما بين (٦-٧) لاكات، وارتفع كثيرًا في عامي ١٩٤٣-١٩٤٤م"(٤٥). ويتابع قائلاً: "إننا مجبرون أن نلفت انتباه حكومة الهند لشكاوى حاكم البحرين، وعلينا أن ننظر في إمكان وجود أي حل لهذه المسألة، لأنها تؤثر في الخليج". ووضع دونالدسون عدة حلول لهذه المشكلة حسب رأيه، قائلاً: "أحد الاحتمالات التي وضعناها في الحسبان تحويل

(44) E.P.Donaldson, common wealth relations office, 26th Nov. 1947, *Records of the Persian Gulf pearl fisheries*, Vol. 3. p. 591.

(45) Ibid, Vol. 3, p. 591.

هذه التجارة إلى إنجلترا، إذ يسمح مجلس التجارة حاليًّا باستيراد لؤلؤ تحت نظام يسمح بإعادة تصدير (٨٠٪) منه، ولكن في أثناء الاستطلاعات التي قمنا بها يبدو أن تجار المجوهرات غير مهتمين حاليًّا، ونحن في هذه المرحلة لم نتابع الأمر أكثر من ذلك، فحتى لو كان من الممكن استيراد هذا اللؤلؤ وإعادة تصديره من المملكة المتحدة وإليها، فستكون هذه سياسة سيئة تجاه هذا الأمر، فقد طلب مجلس التجارة من رجاله في كندا والولايات المتحدة والبرتغال وأورجواي والعراق وسوريا وإيران أن يبلغوه حول إمكان تسويق لؤلؤ الخليج في هذه البلاد، ولكن الردود لم تصل إلى الآن، ومهما كانت الردود فإننا لا نزال نشعر أنه يجب اتخاذ بعض الخطوات لإيجاد حل للمشكلة في المجال الهندي، إننا لا نستطيع الضغط على الهند للسماح باستيراد اللؤلؤ، لأنها لم تكن تستورد اللؤلؤ من الخليج فقط، ولكننا نأمل أن يضعوا في الحسبان بعض أنظمة مجلس التجارة هنا، أي السماح باستيراد اللؤلؤ حتى ولو كان بكميات قليلة ولبعض الوقت، على أن يكون ذلك رهنًا بإعادة تصدير نسبة كبيرة منه، ومحاولة بناء علاقة لتجارة إعادة التصدير مع دول العملات الصعبة"[٤٦].

يشكل قرار الهند بمنع دخول اللؤلؤ ضربة قاصمة ونهائية لهذه الصناعة التي استمرت لمئاتِ السنين، وبرغم اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢م فإن نشوب الحرب العالمية

(46) Ibid, Vol. 3, p. 591.

الثانية عام ١٩٣٩م، واستمرارها حتى عام ١٩٤٥م، ثم الأوضاع الدولية في حقبة ما بعد الحرب، حالت دون استفادة البحرينيين من الاكتشافات النفطية، واستمرت محاولات القائمين على صناعة الغوص ببذل كل ما في وسعهم لاستمرار تجارة اللؤلؤ، ولكن قرار الهند كان مفاجأة غير سارة، وضربة قاضية للتجار، لذلك سعى بعض تجار اللؤلؤ البحرينيين لتوسيط حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد (١٩٤٢-١٩٦١م) لحل هذا الموضوع، في رسالة له مؤرخة بتاريخ ١٩٤٧/٦/٢٤م (٥ من شعبان ١٣٦٦هـ) جاء فيها: "جاءت الأنباء من الهند تفيد أن حكومتها قررت منع دخول اللؤلؤ إلى الهند، وهو يمثل كارثة عظمى علينا، وعلى كل من يتعاطى هذا العمل، وأنه منذ وصول هذه الأخبار إلى طرفنا توقف التجار عن البيع والشراء، وقد يتوقف العمل توقفًا تامًّا، فلا يعلم إلا الله مصيرنا، ومصير تجارة هذه البلاد الرئيسة، لذلك جئنا بكتابنا هذا إلى عظمتكم، راجين النظر في دفع هذا الضرر عنا وعن هذه التجارة التاريخية القديمة، التي يعتمد عليها ويعيش من ورائها أغلبية شعبكم". ويمكن قراءة بعض أسماء الموقعين، وهم: عبدالرحمن الزياني، أحمد بن سلمان، إبراهيم بن سلمان، عبدالله بن أحمد المناعي، جبر بن محمد المسلم، سيد سعيد سيد خلف، مصطفى بن عبداللطيف، يوسف بن عيسى بوحجي[٤٧]. ورفع الشيخ سلمان هذه الرسالة للمستر بيلي المعتمد البريطاني في البحرين، طالبًا منه السعي لدى حكومة الهند للنظر في الموضوع[٤٨].

(47) *Records of the Persian Gulf pearl fisheries*, Vol. 3, p. 558.
(48) Ibid, Vol. 3, p. 557.

رفع المعتمد البريطاني رسالة حاكم البحرين للسلطات الهندية، وكان رد حكومة الهند بأنها لن تمنح رخص استيراد الأحجار الكريمة بما فيها اللؤلؤ في الموسم الممتد من يوليو إلى ديسمبر ١٩٤٧م، ولكن بعض الرخص القديمة ستجدد مدتها حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧م[٤٩].

صدر إعلان رسمي من الحكومة الهندية بخصوص هذا الأمر، جاء فيه أنه تقرر السماح باستيراد محدود للألماس غير المقطوع وبعض الأحجار الكريمة الأخرى واللؤلؤ غير المصقول، وأحجار اصطناعية غير ملساء بغرض تقطيعها وتلميعها وصقلها في الهند، وإعادة تصديرها إلى الخارج[٥٠]. وجاء في هذا البيان أيضًا والموقع من مسؤول هندي اسمه أرموخا مودكيار أنه سيجري إصدار رخص للمدة من يوليو إلى سبتمبر ١٩٤٧م بما يعادل قيمة إعادة تصدير هذه المواد في المدة من يناير إلى يوليو ١٩٤٧م، وهذه الرخص ستكون محصورة بالأطراف التي قامت بتصدير المواد المصقولة والمقطوعة في تلك المدة، وكل من يتقدم بطلب عليه أن يكتب تعهدًا بأن المادة بعد استيرادها ستقطع وتصقل وتلمع ويعاد تصديرها من مقدم الطلب، ولن تباع في الهند[٥١].

ولكن الهند تراجعت عام ١٩٤٨م عن هذا القرار، وأعادت

(49) Ibid, Vol. 3, p. 562.
(50) Arumukh Mudalier, *Public notice*. No. 813., Ibid, Vol. 3, p. 595.
(51) Ibid.

السماح بدخول لؤلؤ الخليج[٥٢]. ولكن هذا القرار أتى بعد أن بدأ اللؤلؤ يلفظ أنفاسه الأخيرة، ووجد أبناء البحرين بديلاً عن هذه المهنة الشاقة بمجالات العمل الكثيرة التي وفرتها لهم شركات النفط، التي استأنفت أعمالها بعد الحرب، وأصبحت تتيح كثيرًا من الفرص للبحرينيين وأشقائهم الخليجيين، وهو ما أعاد الانتعاش إلى اقتصاد البحرين أكثر من السابق، إذ ترتب على تصدير النفط توافر سيولة مالية ضخمة لحكومة البحرين التي بدأت ببناء بنيتها التحتية ومؤسساتها بشكل عصري، مواكب للعائدات الضخمة التي توافرت لديها، ولمدة البناء والتعمير التي اجتاحت العالم بعد انتهاء الحرب، ويمكننا أن نتلمس التغيرات الكبيرة التي حدثت في البحرين عام ١٩٤٩م، من رسالة للمقيم السياسي البريطاني مؤرخة بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٧م يقول فيها: "لقد حطم اللؤلؤ المستزرع تجارة اللؤلؤ الطبيعي في الخليج، والحظر الذي فرض على استيراد اللؤلؤ للهند قد رفع الآن، أما الانخفاض في مصائد اللؤلؤ في البحرين فيعود إلى وجود البديل، وهو التوظيف الذي يعد أكثر استقرارًا مع شركات النفط، وأسطول اللؤلؤ أخذ يتضاءل شيئًا فشيئًا كل عام، ولكن بعض الأيدي العاملة القديمة تشبثت به لأنها معتادة على هذا العمل"[٥٣]، وقضى تصدير النفط على البقية الباقية من عصر اللؤلؤ.

(52) Bahrain intelligence summary 1-15 April 1948, *political diaries of the Persian Gulf*, Vol. 18, p. 51-62.

(53) The Political Residency, Bahrain, 17th may 1949, *Records of the Persian Gulf pearl fisheries*, Vol. 3, p. 666.

الخاتمة:

كانت صناعة الغوص على اللؤلؤ تموَّل برمَّتها من ممولين وتجار أجانب، وهذا الأمر أدى إلى تحكمهم التام بجميع مفاصل هذه الصناعة، فقد رضخت كل مدن الخليج لنظام التمويل المعقد والاستغلالي الذي فرضه هؤلاء، والذي حوّل جميع العاملين بهذه المهنة إلى رهائن، فقروض التمويل تشمل الجميع، بدءًا من سفن الغوص إلى التجار الصغار (الطواشين) إلى أفراد الطاقم، ونتج عن ذلك أن أصبحت عمليات الغوص السنوية نظامًا عبوديًّا، تستهلك فيه طاقة الجميع بمردود قليل، وبديون لا تنتهي.

وأسهمت (محاكم السلف) التي سميت بهذا الاسم لكونها مختصة فقط بسلفيات (قروض) الغوص بترسيخ الظلم الاجتماعي الذي طال الأغلبية العظمى من المشتكين، فهذه المحاكم لم تكن دائمة، وإنما تشكل عندما تكون هناك شكاوى من العاملين، وعلى الأغلب تدور تلك الشكاوى حول القروض والديون التي يكبل بها البحارة، ومشكلة تلك المحاكم أنها لم يكن فيها قضاة متمرسون ومحايدون، وإنما تشكل من بعض الوجهاء والنواخذة، وتدخل بها المحسوبيات والعلاقات الشخصية، وعادة ما ترجع تلك المحاكم إلى الدفاتر التي سجلت بها القروض، وتكون مسجلة من الطرف المقرض الذي يستغل أحيانًا جهل البحارة، ويسجل عليهم قروضًا لم تمنح لهم، أو يزيد في قيمتها، مثلما تقول بعض التقارير البريطانية والمصادر المحلية، ولهذا يأتي حكم تلك المحاكم

لمصلحة المقرض في أغلب الأحيان، وبرغم إصلاحات الغوص التي حصلت في البحرين عام ١٩٢٤م فإن تلك الإصلاحات لم تغير كثيرًا من تلك الموروثات.

لم تتصدَّ السلطة البريطانية لهذا النظام المالي الذي يتسم بالاستغلال والقسوة، على الرغم من أن المقرضين أو المقترضين تابعون لسلطتها، بل على العكس من ذلك، فقد وقفت مع الممولين، ومعظمهم هنود، باستصدار قرارات بملاحقة البحارة الهاربين، مثل المنشور الذي أصدره المقيم السياسي البريطاني لويس بيلي عام ١٨٦٨م، والمنشور الآخر عام ١٨٧٩م.

جاءت إصلاحات الغوص في البحرين متأخرة، فبدأ تطبيقها في الوقت الذي بدأ فيه انتشار اللؤلؤ المستزرع في الخليج، ولهذا لم يستفد البحارة من القرارات الجديدة لظهور مستجدات نتجت عن تأثر صناعة الغوص بانتشار ذلك اللؤلؤ، فبدأت تتناقص أعداد السفن المبحرة للغوص، وتتزايد الديون على التجار المحليين.

في الوقت الذي وقفت فيه السلطة البريطانية إلى جانب الممولين في أثناء ازدهار اللؤلؤ، باستصدار قرارات بملاحقة البحارة الهاربين، وقفت إلى جانب الممولين مرة أخرى عندما بدأت تلك الصناعة بالانهيار التدريجي عندما أيدت رفع القضايا من الممولين في الهند على التجار الخليجيين، وهو ما يعطي صورة واضحة للانحياز البريطاني للرعايا التابعين لحكومة الهند البريطانية.